

Distr.
LIMITED

TD/B(S-XIX)/L.2
30 April 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة

بانكوك، ٢٩ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية التاسعة عشرة - استعراض منتصف المدة

بانكوك، تايلند، ٢٩ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢

المقرر: السيد فيديريكو بيراتسا سكاينو (أوروغواي)

ملاحظة للوفود

مشروع التقرير هذا هو نص مؤقت يعمم على الوفود لإجازته.

وترسل طلبات الوفود إدخال تعديلات على البيانات في موعد أقصاه يوم الأربعاء، ٨ أيار/مايو ٢٠٠٢،

على العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8104, Fax No. 907 0056, Tel. No. 907 5656/1066

أعمال الجلسة العامة للمجلس

ألف - استعراض منتصف المدة

- ١ - لأغراض النظر في هذا البند سيكون معروضا على المجلس الوثائق التالية:
"استعراض كفاءة وسير عمل الآلية الحكومية الدولية" (TD/B(S-XIX)/4)؛
"إجراء تقييم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل بانكوك" (TD/B(S-XIX)/3)؛
"إجراء مناقشات تفاعلية وحوار بشأن السياسات العامة في سياق الفرص والتحديات التي تنطوي عليها التطورات الجديدة ذات الأهمية في مجال السياسات العامة منذ الأونكتاد العاشر" (TD/B(S-XIX)/2)؛
"التجارة والاستثمار في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: الاتجاهات الأخيرة والقضايا الناشئة" (TD/B(S-XIX)/5).

بيانات افتتاحية

- ٢ - رحب الوكيل الدائم لوزارة الخارجية في تايلند بالمشاركين باسم حكومة البلد المضيف. وقال إنه كان شرفا لتايلند أن تستضيف الأونكتاد العاشر، وترغب في أن تؤكد من جديد التزامها بالنجاح المستمر للأونكتاد وأهدافه. ومن شأن استعراض منتصف المدة أن يدرس التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك وأن يقيم جميع الأنشطة العالمية الرئيسية التي تمت منذ انعقاد الأونكتاد العاشر والتي أثرت في التنمية. ومن شأنه أيضا أن يتيح فرصة جيدة لمناقشة مجموعة واسعة من القضايا وأن يستكشف بدائل في مجال السياسة العامة من أجل معالجة التحديات التي تواجه التنمية العالمية.
- ٣ - لقد قام الأونكتاد بدور هام جدا في طرح مصالح البلدان النامية أمام البلدان الأكثر تقدما في إطار متعدد الأطراف. ومن المهم للدول الأعضاء في الأونكتاد أن تظهر التزامها التام بالأونكتاد وأن تضمن استمرار نجاحه حتى الأونكتاد الحادي عشر. ومن شأن نتائج استعراض منتصف المدة أيضا أن يكون مفيدا لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المقرر عقده في جوهانسبرغ في وقت لاحق من هذه السنة.
- ٤ - وقال نائب الأمين العام للأونكتاد إن عملية استعراض منتصف المدة كانت عملية دقيقة وجوهرية وغنية وشكلت مثالا واضحا على قدرة الأونكتاد على تغيير وتعديل الأولويات وأساليب العمل. وفي الأونكتاد العاشر،

ساعدت المناقشات التفاعلية بين جميع الشركاء الإنمائيين في إبراز التلاقي المتزايد في الأفكار حول العملية الإنمائية وبعض المواقف المخالفة من أثر العولمة. وأشار العديد من البلدان النامية إلى ما تواجهه من صعوبات في إدارة عملية التنمية في بيئة اقتصادية عالمية تشهد عولمة وتغيرا سريعين، وأشارت إلى ما تواجهه من قيود. وظهر توافق عام في الآراء يفيد بأنه فيما يمكن للعولمة أن تكون قوة فاعلة في النمو لا يمكن القول إن جميع البلدان تستفيد من هذه العولمة. ولا يزال العديد من الاقتصادات الضعيفة مهمشا، لا سيما اقتصادات أقل البلدان نموا. أما التغييرات في السياسة العامة التي اقتضتها مجازاة العولمة فقد أطلقت قوى ولدت غموضا وزادت من حدة الفقر، وصعب التحكم بها من خلال الإجراءات الانفرادية. وفي هذه الظروف، فإن التوقع من البلدان النامية أن تتبع استراتيجية لمواصلة فتح أسواقها بدون توفير دعم فعال متعدد الأطراف لها أو إتاحة فرص لها للتصدير تخرجها من التخلف والفقر هي استراتيجية تحمل بذور هزيمة أصحابها. وهذه المناقشات وأشكال التفاعل كانت مصدر توافق الآراء بشأن خطة عمل بانكوك التي عززت الدور الفريد للأونكتاد في المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والقضايا المتصلة بالتنمية.

٥- واستعراض منتصف المدة أتاح فرصة لا لرصد أداء وأثر المنظمة فحسب بل أيضا لتعزيز مهاراتها الأساسية وللتعلم من حالات القصور والتكيف مع التطورات والأولويات الجديدة. وتشير النتائج حتى الآن إلى إحراز تقدم بارز في تنفيذ مختلف الولايات المتفق عليها في الأونكتاد العاشر. وفي الفترة المتبقية قبل انعقاد المؤتمر القادم سوف تولي الأمانة انتباها خاصا لمجالات بعينها من مجالات التحسين المحددة فيما تجري تعديلات ترمي إلى استيعاب أنشطة تعلق الدول الأعضاء أهمية عظيمة عليها.

٦- وأما نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدت منذ انعقاد الأونكتاد العاشر فقد انطوت على آثار هائلة بالنسبة لأعمال الأونكتاد. وقد أعدت الأمانة دليلا لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا، بما فيه مجالات العمل المحددة التي يتعين على الأونكتاد الاضطلاع بها. وقد أثارت نتائج المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة تحديات جديدة للأونكتاد في مجال دعم البلدان النامية في المفاوضات الحالية والمقبلة. وقد أعدت الأمانة مشاريع للتعاون التقني وبناء القدرات تنفذ بالتشاور مع البلدان الأعضاء وبالتعاون مع المنظمات المعنية الأخرى. وأجرت الأمانة أيضا استعراضا داخليا للمساعدة التقنية، وسيقوم الفريق العامل التابع للمجلس في الخريف ببحث نتيجة تقييم أنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات.

٧- وأخيرا، ورغم الكثير الذي أنجز، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لمواصلة تحديد جوانب من جوانب نتائج الاستعراض وتنفيذها.

رؤساء الركن الأول والثاني والثالث

٨- تكلم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية باسم رئيس الركن الأول لاستعراض منتصف المدة بشأن الآلية الحكومية الدولية فقال إن هدف الركن الأول لم يكن إجراء إصلاح شامل للآلية الحكومية الدولية في الأونكتاد بل تحسين سيرها بحيث يمكنها أن تستجيب على نحو أفضل للأحداث الجديدة وأن تلبى احتياجات الدول الأعضاء في الأونكتاد. وأوصى بأن يلاحظ المجلس الجزء الأول من الوثيقة TD/B(S-XIX)/4 الذي يتضمن ملخص الرئيس للأهداف العامة للاستعراض الذي أجري في هذا الركن وكذلك المشاكل والإنجازات التي أشارت إليها الوفود. وفيما يتعلق بالجزء الثاني من الوثيقة ذاتها، التي قدمت إلى المجلس لاعتمادها من قبله، فقد اقترح عدم تحويل لجنة الدورات التابعة للمجلس والمعنية بأقل البلدان نمواً إلى لجنة توجيهية بل تكليفها تنسيق واستعراض ورصد الأنشطة التي يضطلع بها في هذا المجال على نطاق الأونكتاد، وعقد دورة تنفيذية للمجلس لبحث تقرير أقل البلدان نمواً. وقدم اقتراحات أيضاً بشأن طرق تحسين التركيز في اللجان وتعزيز اختصاصات وتماسك اجتماعات الخبراء. ولا تزال توجد مشكلتان بدون حل. ويتعين على المجلس أن يقوم في دورته التاسعة والأربعين بالنظر في مسألة عقد دورتين عاديتين في السنة بدلاً من دورة واحدة، ويتعين إيجاد حل طويل الأجل قبل نهاية عام ٢٠٠٢ لمسألة التمويل الذي يمكن التنبؤ به لتغطية مشاركة خبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية.

٩- وتكلمت ممثلة المملكة المتحدة بصفتها رئيسة للركن الثاني المعني بإجراء تقييم فقالت إن حصيلة عمل الركن تظهر إجراء استعراض مفتوح وتفاعلي للبرامج واحداً واحداً. وتعتبر البحوث والتحليلات مرضية بوجه عام، رغم صدور ردود متضاربة على بعض المنشورات، والدعوة إلى ضرورة توزيعها بفعالية أكبر. وكانت الردود ضعيفة بشأن أثر التوصيات التي صدرت عن الاجتماعات الحكومية الدولية، أما الربط بين المناقشة الحكومية الدولية وبين البحوث والتعاون التقني أو التركيز على المجالات ذات الصلة من مجالات السياسة العامة فيمكن أن يضمن حدوث أثر أفضل. وقد لقيت أنشطة التعاون التقني الكثير من الردود الإيجابية وكانت عملية الاستعراض الداخلي لإجراءات التعاون التقني موضع ترحيب. ويمكن لتحسين استخدام المؤشرات وتنفيذ نتائج التقييم أن يعززا تحسين النوعية. أما تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك فكان مخيباً للآمال وأطلقت دعوة لبذل جهود جديدة. ومن المسائل الأخرى التي بحثت مسألة تنفيذ قرار إنشاء برنامج فرعي لأفريقيا، والسبيل الأفضل لتنفيذ أعمال الأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً، والتقدم المحرز بصدد المسائل المشتركة. وقدمت اقتراحات لتحسين فعالية مؤشرات الإنجاز ولكن هذه الاقتراحات بحاجة إلى المزيد من البحث.

١٠- ومن شأن استعراض منتصف المدة أن يساعد على توزيع الموارد بفعالية قصوى وأن يوجه جهود الأونكتاد في مجال جمع المال إلى المجالات الأوسع إليها. وينبغي لبرنامج العمل أن يكون متناسبا مع الموارد. وفيما

لا تزال موارد الأونكتاد من خارج الميزانية ثابتة إلا أن موارد الميزانية العادية شهدت انخفاضا كبيرا. فقد نقلت وظائف إلى المكتب الجديد وهو مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة.

١١- وقد حددت قمة الألفية وإعلانها أهدافا مشتركة للجهود الإنمائية الدولية، وأكد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا من جديد أهمية المسائل التي يعالجها الأونكتاد، وانطوى الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية على آثار بارزة لأعمال الأونكتاد، ووضع المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في مركز الصدارة القضايا التي تشكل الأساس لخطة عمل بانكوك. وأما الترجمة العملية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا فتعتبر أولوية عالية للمنطقة وشركائها الإنمائيين.

١٢- وأما المجالات موضع التشديد التي تؤدي إلى الأونكتاد الحادي عشر فتشمل معالجة الحاجات المباشرة لأقل البلدان نموا الناشئة عن مفاعيل اجتماع الدوحة والمفاوضات الأخرى، وتشمل كذلك تعزيز القدرات على التوريد بغية تحسين القدرة التنافسية للبلدان النامية ومساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وهذا العمل ينبغي الاضطلاع به بتعاون وثيق مع منظمات أخرى استجابة للطلب ودعمًا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

١٣- وتعكس حصيلة أعمال الركن الثاني التعليقات الصريحة والبناءة التي أبدتها الوفود. وقد رغب وفد، وردت تعليقاته بعد الموعد النهائي لتقديم التعليقات، في تقصير نص حصيلة مؤتمر مونتريه وزيادة توضيح مسألة قيود الموارد. وأخيرا، فإن التركيز على أثر الأنشطة بالاستناد إلى التقييم الذاتي يعتبر أمرا مبتكرا. ويمكن لحصيلة التقييم أن تكون بمثابة مساهمة في المناقشات المقبلة، ويمكن أن تساهم في عملية الإصلاح التي أطلقها مؤخرا الأمين العام للأمم المتحدة.

١٤- وتكلم ممثل تايلند بصفته رئيس الركن الثالث المعني بالمناقشات التفاعلية فقال إن موضوع وتنظيم المناقشات التفاعلية والحوار بشأن السياسات العامة على مستوى رفيع قد جرى تحديدهما بمساعدة الأمين العام للأونكتاد. وقد أعدت أمانة الأونكتاد ورقة قضايا (TD/B(S-XIX)/2) لا الملخص شامل لجميع القضايا التي يمكن إثارتها بل كعامل حفز لتشجيع المناقشة. أما المناقشات غير الرسمية التي دارت حول هذه الورقة في جنيف فقد أبرزت عددا من الشواغل. ونظرا إلى أن استعراض متوسط المدة يقع في فترة تشهد عقد عدد من المؤتمرات الدولية الرئيسية، فإنه يمثل فرصة للتقييم والسير قدما بشأن المسائل التي تثار في هذه المؤتمرات، بما فيها المسائل المتصلة ببرنامج عمل الأونكتاد نفسه. وتوجد حاجة لإجراء دراسة أدق لحالات النجاح والدروس التي يمكن استخلاصها منها لبلدان نامية أخرى. وقد أثير دور حسن التدبير رغم أن البعض يعتقدون بأن الإصلاحات المؤسسية المحلية لا بد لها من أن تكون موضع التركيز، بينما أصر آخرون على اعتبار حسن تدبير الاقتصاد الدولي، ولا سيما دور

القواعد والمؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف هي القضايا الرئيسية. وأخيرا، قال بوجوب إيلاء اهتمام أكبر للتحديات الواضحة التي تواجه أقل البلدان نموا.

بيانات

١٥ - قال وزير التجارة والصناعة في كينيا إن حصيلة الأركان الثلاثة متوازنة وينبغي لها أن تشكل أساسا جيدا للمناقشة. والمسألة الأشد إلحاحا هي مسألة الحاجة إلى موارد إضافية في الأونكتاد للاضطلاع بولايته على نحو فعال، لا سيما أنشطة التعاون التقني المتصلة بتحليل السياسات العامة، وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية. وعند اعتماد خطة عمل بانكوك بحث عدد من التدابير التي يتعين اتخاذها من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك التدابير المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، والاستثمار. ورأى ما يبعث على الأمل في الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمت منذ ذلك الحين، بما في ذلك التعهدات التي أعلنت في مونتيري، ولكنه يشعر بخيبة الأمل عموما إزاء التقدم المحرز. وهنأ الدانمرك ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد لبلوغهم الأهداف المحددة بغية تحقيق هدف إعلان الألفية الرامي إلى تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى نصف ما هي عليه الآن بحلول عام ٢٠١٥.

١٦ - والاتجاه الرئيسي لإطار السياسة العامة في كينيا هو التخفيف من حدة الفقر عن طريق إيجاد فرص العمل والتنمية المستدامة. غير أن عقبات مثل تدني تدفقات الاستثمار، وارتفاع المديونية، وتعليق المعونة تجعل من الصعب إحراز تقدم.

١٧ - وعلى صعيد التجارة الدولية، لم تجن البلدان النامية ثمار تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي. وما زال يتعين تناول عدد من المسائل المشمولة بخطة عمل بانكوك، بما فيها الوصول المجدي إلى الأسواق، والتدابير الصارمة في مجال الصحة والصحة النباتية، والقدرة التنافسية، وقصر الفترات الانتقالية، وجعل المعالجة الخاصة والتفضيلية معالجة ملموسة، وجعل المساعدة المالية والتقنية أكثر تركيزا. وينبغي ترجمة الوعود التي قطعت في الدوحة بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات وغيرها من الالتزامات إلى واقع فعلي.

١٨ - وبحثت في بانكوك أيضا الحاجة إلى تعزيز وتطوير تكنولوجيا مناسبة. غير أنه لم يحرز تقدم يذكر في هذا المجال، ولا تزال الهوة التكنولوجية واسعة. وهذا يتطلب انتباها عاجلا.

١٩ - وحددت تحديات المستقبل تحديدا واضحا في إعلان الألفية وتكررت في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وفي توافق الآراء في مونتيري. وحث الشركاء الإنمائيين على دعم هذه المبادرات، لا سيما تلك الرامية إلى تخفيف حدة الفقر المدقع.

٢٠- أما أعمال الإرهاب البشعة التي وقعت في نيروبي ودار السلام في آب/أغسطس ١٩٩٨ وفي الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ فلم تؤد إلى خسائر في أرواح الأبرياء فحسب بل أثرت أيضا تأثيرا سلبيا في التجارة الدولية. وكينيا باعتبارها وجهة سياحية رئيسية عانت من ذلك في شكل خسائر في الإيرادات السياحية. وسوف تظل كينيا دائما متعاونة تعاونا كاملا مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. ويعتبر السلام والأمن والاستقرار ضروريا للتجارة وللإستفادة الإستفادة كاملة من عملية العولة.

٢١- وتكلم ممثل مصر باسم مجموعة ال ٧٧ والصين فأبرز الحاجة إلى الحوار والتعاون بين جميع أعضاء المجتمع الدولي من أجل التغلب على الغموض الذي يؤثر تأثيرا ضارا بالتنمية في البلدان النامية. وفي هذا السياق، قال إنه ينبغي للأونكتاد أن يظل فاعلا رئيسيا في المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية. أما أنشطة الأركان الثلاثة لاستعراض منتصف المدة فكانت مفيدة للغاية في تعميق وعي الشركاء الإنمائيين لأولويات بعضهم بعضا وآرائهم وآمالهم وتطلعاتهم. وجميع أعضاء الأونكتاد ملتزمون بتعزيز دور الأونكتاد. وتطلع مجموعة ال ٧٧ والصين إلى تنفيذ نتائج الأركان الثلاثة. وقال إن من الأهمية البالغة للفريق إيجاد مصادر تمويل طويلة الأجل يمكن التنبؤ بها لتمويل الخبراء من البلدان النامية قبل تحديد الموعد النهائي. وفيما يتعلق بعملية التقييم فإن حصيلة الركن الثاني تناولت مسائل عظيمة الأهمية لدى مجموعة ال ٧٧ والصين وهي قضايا بحاجة إلى المزيد من الدراسة. وتتسم بأهمية خاصة واحدة من هذه القضايا هي قضية الاستمرار الطويل الأجل للدورات التدريبية المتوخاة في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك.

٢٢- وتطلع مجموعة ال ٧٧ والصين إلى الأونكتاد الحادي عشر. وتدعو الأمين العام للأونكتاد إلى تقديم مشروع جدول أعمال وجدول زمني للعملية التحضيرية في أوائل عام ٢٠٠٣. أما تقديم مقترحات تتعلق بتعديل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد فينبغي حصرها بمدة لا تتجاوز ٢١ يوما من تاريخ انطلاق العملية التحضيرية. وينبغي للاقتراحات المتعلقة بالتغيرات أن تشير أيضا إلى الأهداف والآثار والمفاعيل المحتملة للتغيرات المقترحة. وإضافة إلى الاجتماعات التحضيرية، ينبغي عقد اجتماعات غير رسمية متكررة في أثناء العملية التحضيرية. وتأخذ مجموعة ال ٧٧ والصين برأي الأمين العام للأونكتاد القائل إن خطة عمل بانكوك لا بد لها من أن تظل مصدرا يهتدى به في الأعمال المقبلة باعتبارها وثيقة شاملة جدا ومتوازنة توازنا حسنا. وأخيرا ينبغي التفكير مليا في مسألة قاعدة الموارد في الأونكتاد بغية تمكينه من الاضطلاع بولايته والاستجابة استجابة كاملة لحاجات البلدان النامية.

٢٣- وتكلم ممثل إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن الفترة التي انقضت منذ انعقاد الأونكتاد العاشر شهدت عددا من المناسبات الدولية الرئيسية مثل جمعية الألفية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا، وإطلاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وعقد مؤتمر الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر

تمويل التنمية. أما إعلان الدوحة الذي أشار تحديدا إلى الأونكتاد بصدد سياسة الاستثمار والمنافسة فقد شكل مناسبة فريدة من نوعها لجميع الهيئات الدولية العاملة في هذا المجال لجمع قواها. ويشجع الاتحاد الأوروبي أمانة الأونكتاد وأمانة منظمة التجارة العالمية على العمل معا لتجنب التكرار وتشجيع التأزر. وأشار إلى مبادرة الاتحاد الأوروبي المسماة "كل شيء عدا السلاح"، ونظامه المعمم للأفضليات، والتزامه ببلوغ نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، واتفاقاته للشراكة الاقتصادية مع بلدان من أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي تبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٢٤- أما ولاية الأونكتاد ودوره في التنمية فقد ازدادا أهمية جراء الأنشطة التي جرت، ويتعين تعديل برنامج عمله وفقا لذلك. وعلى سبيل المثال، لا ينبغي لمنظمة التجارة العالمية أن تقدم كل أشكال المساعدة التقنية التي تتعلق بالمفاوضات التجارية وبناء القدرات. وينبغي للأونكتاد أن يستفيد من جوانب اختصاصه ذات الميزة النسبية مثل التحليل والتعاون التقني في مجالات الاستثمار والمنافسة، وصلات الاستثمار/التجارة، والإصلاحات التجارية الوطنية، وتطوير المشاريع التجارية، وبناء المؤسسات. وفي هذا السياق، يتوقع الاتحاد الأوروبي من الأونكتاد أن يؤكد من جديد مساهمته في برامج مثل برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك والإطار المتكامل.

٢٥- وفيما يتعلق بحصيلة استعراض منتصف المدة، أعرب عن ارتياحه العام رغم شعوره بالحاجة إلى المزيد من العمل بصدد الركن الأول. وينبغي إقامة ترابط أفضل بين التحليل والمساعدة التقنية وإقامة التوافق في الآراء، ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الأونكتاد الحادي عشر كمؤتمر يؤدي إلى مزيد من الإصلاح المتناسك في الآلية الحكومية الدولية. وفيما يتعلق بالركن الثاني، قال بوجود أن يعيد الأونكتاد تركيز جهوده على دعم البلدان النامية في المفاوضات التجارية الدولية وعلى تشجيع قدراتها التنافسية لتمكينها من الاستفادة استفادة كاملة مما يتاح من فرص. ومن الضروري أيضا أن يحسن الأونكتاد معايير الكفاءة بغية الحصول على ردود أوفى. أما فيما يتعلق بالمسائل ذات الأولوية، فينبغي لها، إضافة إلى حسن التدبير، أن تشمل موضوعات أفقية مثل تخفيف حدة الفقر، والمساواة الجنسانية، والتعاون مع المجتمع المدني.

٢٦- وتكلم ممثل بنغلاديش باسم مجموعة أقل البلدان نموا فاعتبر أن الآلية الحكومية الدولية القائمة منذ عام ١٩٩٦ قد أثبتت فائدتها في أعمال الأونكتاد. وأعرب عن أمله في أن تزيد حصيلة الركن الأول من تعزيز الروابط بين المجلس واللجان واجتماعات الخبراء. كما أعرب عن تقديره للاتفاق على إيلاء اهتمام أكبر لقضايا أقل البلدان نموا ولعقد دورة تنفيذية لبحث تقرير أقل البلدان نموا وقضايا جوهرية، وأعرب عن أمله في أن تقوم الأمانة بالأعمال التحضيرية الكافية. وقال بوجود إيجاد حل طويل الأجل لتمويل المشاركة في اجتماعات الخبراء قبل نهاية عام ٢٠٠٢.

٢٧- قدمت المؤتمرات الرئيسية التي نظمت منذ انعقاد الأونكتاد العاشر بعض الالتزامات لصالح أقل البلدان نمواً، وقال إنه ينتظر وضع جرد بالمنافع التي تستمد فعلياً من حصيلة هذه المؤتمرات. ونظراً لكون أقل البلدان نمواً تشكل مسألة مشتركة ذات أولوية فإنه يمكن لكل شعبة من شعب أمانة الأونكتاد أن تساهم مساهمة خاصة. وينبغي أن تنجز قريبا مهام محددة جرى التكليف بها في الدورات الأخيرة للجنة.

٢٨- أما برنامج عمل بروكسل فقد أدى إلى إعادة تعديل لأعمال الأونكتاد. وفيما اعتمد الأونكتاد الاتجاه الجديد، احتفظ بمسؤوليته عن الأعمال الموضوعية والتحليلية في دعم أقل البلدان نمواً، وسيواصل نشر تقرير أقل البلدان نمواً على أساس سنوي. وفي بروكسل جدد المجتمع الدولي التزامه بمساعدة أقل البلدان نمواً، ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية واصلت هبوطها بالأرقام الحقيقية، وظلت بدرجة كبيرة دون الأهداف المتفق عليها دولياً. وأما حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية فقد انخفضت من ٣ في المائة من عام ١٩٥٠ إلى ٠,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠، وينبغي للأونكتاد أن يعمل على تعزيز فرص دخول هذه البلدان إلى الأسواق.

٢٩- أما برنامج عمل منظمة التجارة العالمية بعد الدوحة فقد أضاف عبئاً جديداً على أقل البلدان نمواً. ففيما ازدادت الحاجة الحاسمة إلى المساعدة التقنية من الأونكتاد أكثر من أي وقت مضى، فقد أخذت موارده بالهبوط. ورحب بخطة المساعدة التقنية وبناء القدرات في الأونكتاد في مرحلة ما بعد الدوحة، هذه الخطة التي ينبغي تمويلها من موارد من خارج الميزانية. وفي هذه الجهود، ينبغي زيادة التأكيد على بناء المؤسسات وبناء القدرات في الأجل الطويل.

٣٠- والمساعدة مطلوبة أيضاً للتغلب على الضائقة في جانب العرض. والخطة التجريبية في الإطار المتكامل بحاجة إلى توسيع وإلى التوجه نحو قضايا جانب العرض. وأعرب عن أمله في أن يقدم الشركاء الإنمائيون مساهمات سخية للصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً.

٣١- وبلوغ هدف قمة الألفية في تقليص نسبة الفقر إلى نصف ما هي عليه الآن بحلول عام ٢٠١٥ فيعتمد على قيام أقل البلدان نمواً بدورها الذي تستحقه في عملية العولمة. وللأونكتاد دور حاسم تقوم به في التوصل إلى توافق في الآراء في السياسات الدولية في مجالات المعونة، وتخفيف عبء الديون، وتدفعات التجارة ورأس المال الخاص. وأعرب عن أمله في أن تؤدي مداورات المجلس إلى تحديد وجهة واضحة للأونكتاد الحادي عشر تنطلق من خطة عمل بانكوك.

٣٢- وقال ممثل المملكة المتحدة إن بلده يؤيد مجموعة واسعة من أنشطة المساعدة التقنية في الأونكتاد. ونظراً إلى تزايد الحاجة بعد الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة إلى المساعدة لدعم المفاوضات التجارية. وبغية بلوغ طاقة التجارة كمحرك للنمو وتخفيف الفقر، فإن بلده يقدم التمويل لبناء القدرات المتعلقة بسياسة

المنافسة (٢٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني، فضلا عن مرحلة أخرى قيد النظر)؛ ومشروع خدمات وتطوير بناء القدرات (٥٠٠ ٠٠٠ دولار)؛ وبرنامج للتجارة والبيئة ينفذ تنفيذًا مشتركًا مع منظمة "الميدان" غير الحكومية (NGO FIELD) (مليون جنيه). وأعرب عن الأمل في أن تثمر الأنشطة التي سبق تقديم المساعدة إليها مثل نموذج محاكاة سياسة التجارة الزراعية. وقال إن بلده ملتزم بتمويل مرحلة أخرى من مراحل الصندوق الاستثماري للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التابع للأونكتاد. ويبحث حاليا تمويل عدد من الأنشطة في مجال الاستثمار، بما في ذلك التمويل الممكن للمشاركة في اجتماعات الخبراء المتعلقة بقضايا الاستثمار في هذه السنة. ورحب بالتزام الأونكتاد بالعمل مع وكالات أخرى، وأعلن تقديم مساهمة ثانية في الصندوق الاستثماري للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نموا (مليون جنيه).

٣٣- أكد ممثل النرويج أن بلاده تعهدت منذ عام ٢٠٠٠ في عدد من المؤتمرات الدولية بالتزامات تؤثر في أعمال الأونكتاد. وينبغي لاستعراض منتصف المدة أن يعيد تحديد أولويات الأونكتاد وأن يعدل برامجه تعديلا يجعلها أكثر صلة بتنفيذ جداول الأعمال الجديدة التي حددت في هذه المؤتمرات. وينبغي لمكافحة الفقر خصوصا أن تكون في صلب برنامج العمل المتعلق بالتجارة والتنمية. وينبغي للأونكتاد أن يظل يركز أنشطته على أقل البلدان نموا من حيث التحليل والمساعدة التقنية. وينبغي له أن يساهم، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، في تعزيز مشاركة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وفي تحسين قدراتها على التوريد، وفي أنشطة في ميداني الاستثمار والمنافسة اللذين ذكر فيهما اسم الأونكتاد تحديدا في إعلان الدوحة. ويوجد توافق واسع في الآراء حول التعاون الإنمائي الذي يؤكد على المسؤولية الوطنية عن التنمية، ويسلم بضرورة تقديم الدعم من خلال بيئة دولية تمكينية.

٣٤- وقال إن حصيلة الركنين الأول والثاني تشكل أساسا لإجراء التحسينات اللازمة. وتعلق النرويج أهمية عظيمة على التنفيذ الكامل والفوري للمبادئ التوجيهية المتفق عليها في إطار الركن الأول. وفيما يتعلق بالركن الثاني، يوجد تباين في الآراء حول جدوى منشورات متنوعة، وينبغي للأمانة أن تنظر في هذه المسألة. وينبغي للمساعدة التقنية في الأونكتاد أن تستند إلى المجالات التي يتسم فيها الأونكتاد بميزة نسبية، وتعتبر مشاركة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، في المفاوضات التجارية العالمية وفي نظام التجارة المتعدد الأطراف مجالا من هذه المجالات. وينبغي تعزيز آليات التنسيق مع الوكالات الأخرى في تنفيذ برنامج المساعدة التقنية المتكاملة المشترك والإطار المتكامل. أما جدول أعمال الأونكتاد للسنتين القادمتين فيشكل تحديا ويتطلب إجراء حوار مستمر بين جميع المعنيين. أما النهج ونواحي التركيز والأولويات فتحتاج إلى تأوين مستمر لا في الأونكتاد فحسب بل أيضا في المجتمع الإنمائي ككل.

٣٥- وأعرب ممثل كوبا عن تحفظات حكومته على الاتجاه إلى الإفراط في عقد الكثير من الاجتماعات الوزارية في الأمم المتحدة التي لا تكون إلا للموافقة الشكلية على قرارات سابقة. أما القرارات النهائية بشأن طريقة تغيير الآلية الحكومية الدولية في الأونكتاد فينبغي اتخاذها في الأونكتاد الحادي عشر، وذلك رغم أنه يوافق على الاقتراحات التي ترمي إلى زيادة كفاءة الآلية الحكومية الدولية في الأونكتاد وإعادة تحديد أولويات التركيز على أهدافها. ودعا الحكومات إلى إيلاء مزيد من الانتباه لتوصيات لجان الأونكتاد وتوصيات مجلس التجارة والتنمية. أما الأنشطة التي بادرت إليها منظمة التجارة العالمية نتيجة لبرنامج الدوحة من أجل التنمية فينبغي ربطها بالأعمال التي يقوم بها الأونكتاد. فاجتماعات الخبراء التي ينظمها الأونكتاد تتسم بأهمية كبيرة لأنها تشكل العمود الفقري للمساعدة التقنية التي تقدم إلى الحكومات بشأن السياسات والاستراتيجيات الإنمائية. ودعا أخيرا إلى إيجاد حل نهائي لمشكلة التمويل الذي يمكن التنبؤ به للخبراء من البلدان النامية، ويمكن في هذا الصدد استخدام الميزانية العادية.

٣٦- ورحبت ممثلة منظمة الوحدة الأفريقية بالوثائق المتعلقة بالأركان الثلاثة لاستعراض منتصف المدة. فروح التعاون البادية فيها تبعث على الأمل في تنفيذ برنامج العمل حتى انعقاد الأونكتاد الحادي عشر. ولا يزال الأونكتاد الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المعني بالتجارة والاستثمار وقضايا التنمية. فتجربته في إدخال البعد الإنمائي في النقاش حول السياسة الاقتصادية هو موضع تقدير. يضاف إلى ذلك أن مختلف برامج التعاون التقني لديه هي حبة العقد في أنشطة التعاون التقني على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٣٧- وتمثل حصيلة الركنين الأول والثاني دليلا على السبل المؤدية إلى مزيد من الكفاءة التنظيمية. فقد أبرزت هذه الحصيلة الحاجة إلى آلية حكومية دولية تتسم بالكفاءة وإلى توفير موارد كافية على أساس يمكن التنبؤ به. وفيما يتعلق بالركن الثالث سلمت بالعمليات المتغيرة في الساحة الاقتصادية الدولية وتطلعت إلى إيجاد سبل لإدخال التطورات الجديدة في برنامج عمل الأونكتاد.

٣٨- وفيما يتعلق بأفريقيا، فإن قرار رؤساء الدول بتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي يعكس الرغبة في دخول عصر جديد من الازدهار والسلم في القارة. وقالت إنها على ثقة بأن الأونكتاد سيشارك في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

٣٩- وقال ممثل سويسرا إن الانتباه قد أولي في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا لحاجات أقل البلدان نموا، كما قدمت التزامات في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية لجعل التجارة تقوم بدورها في التنمية، وكشف مؤتمر التمويل من أجل التنمية أهمية موارد القطاع الخاص على الصعيدين المحلي والدولي. ومن شأن هذه الحصيلة أن تؤثر في أعمال الأونكتاد.

٤٠ - ويؤمل في حالة إصلاح الآلية الحكومية الدولية أن تتيح اجتماعات الخبراء نشوء مهارات حقيقية وأن تتحسن المتابعة، وأن تعالج اللجان الجوانب الموضوعية للسياسات الإنمائية وتقدم أولويات للأمانة أفضل من ذي قبل، وأن يجري المجلس مناقشات عملية ومركزة بدرجة أكبر. ويمكن إجراء تقييم في الأونكتاد الحادي عشر لمعرفة ما إذا كان يمكن إجراء مزيد من التحسينات.

٤١ - وفيما يتعلق بخطة عمل بانكوك، فإن تنفيذها يعتبر تنفيذًا مرضيا بوجه عام. فقد ساعدت المؤشرات مساعدة كبيرة في تقييم نتائج أنشطة الأونكتاد. وينبغي للأونكتاد أن يحدد ميزاته النسبية في كل مجال من المجالات، وأن يوزع موارده على المجالات ذات الأولوية. وهذا من شأنه أيضا أن ييسر التزام المانحين بتقديم الموارد، وفي هذا الصدد تنظر سويسرا في المساهمة في تنفيذ برنامج ما بعد الدوحة في مجال الاستثمار والمساهمة في أنشطة التعاون التقني الأخرى.

٤٢ - وأكد ممثل الصندوق المشترك للسلع أهمية السلع في التنمية، وأشار إلى أنه كان قد طلب إلى الأونكتاد أن يعزز دعمه للبلدان النامية في هذا المجال بالتعاون تعاوننا وثيقا مع الصندوق المشترك. ومن المسائل الحاسمة في هذا المجال قدرات التوريد، وسلاسل للقيمة، وإضافة القيمة، والتنوع باعتباره أداة للتصنيع، ونقل التكنولوجيا، وإدارة مخاطر الأسعار. ورغم أن أسعار السلع خلاف النفط هي أسعار متدنية للغاية ويتوقع أن تظل كذلك حتى عام ٢٠١٥ على أقل تقدير، فإن تحسين قطاع السلع من شأنه أن يشكل مساهمة قوية في بلوغ الأهداف التي حددها المجتمع الدولي. ومن الضروري تكثيف الجهود المبذولة من أجل تنفيذ التوصيات المتصلة بالسلع والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا. أما الصندوق المشترك الحريص على التعاون مع الأونكتاد وهيئات السلع الدولية وغيرها من المنظمات الدولية فسوف يواصل دعم أقل البلدان نموا في تعزيز وتنويع قاعدتها التصديرية وبناء قدراتها المؤسسية والبشرية. ويقدم الدعم أيضا إلى بلدان نامية أخرى للحفز على التنمية المستدامة.

باء- المسائل التنظيمية

افتتاح الدورة

٤٣ - افتتح الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية، في ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات - اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، في بانكوك بتايلند، السيد علي سعيد متشومو (جمهورية ترازيا المتحدة)، رئيس المجلس.

الاحتفال الافتتاحي

٤٤ - في احتفال افتتاحي أقيم في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ألقى كلمات كل من سعادة الدكتور ثاكسين شيناواترا، رئيس وزراء تايلند؛ وسعادة الدكتور سوراكيارت ساثيراثاي، وزير خارجية تايلند؛ والسيد روبيتر ريكوييرو، الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد كيم هاك-سو، الأمين التنفيذي للجنة الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأدلى سعادة السيد علي سعيد متشومو (جمهورية تترانيا المتحدة)، رئيس مجلس التجارة والتنمية، ببيان يعرب فيه عن التقدير.

٤٥ - وأعلن ممثل البرازيل عرض بلده استضافة الأونكتاد الحادي عشر في عام ٢٠٠٤، ورحب بذلك العرض رئيس المجلس نيابة عن المجلس.

أعضاء المكتب

٤٦ - كان أعضاء مكتب المجلس كما سبق انتخابهم في الدورة الثامنة والأربعين للمجلس على النحو التالي:

الرئيس: السيد علي سعيد متشومو (جمهورية تترانيا المتحدة)

نواب الرئيس: السيد يوري أفاناسييف (الاتحاد الروسي)

السيد توفيق علي (بنغلاديش)

السيد فيدريكو ألبرتو كويلو كميلو (الجمهورية الدومينيكية)

السيد دوغلاس م. غريفيث (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيدة إيلانور م. فولر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السيد فيراساكي فوتراكول (تايلند)

السيد ناثن إيرومبا (أوغندا)

السيد توشيوكي إوادو (اليابان)

السيد كالمان بيتوتش (سلوفاكيا)

السيد جاك سكافيه (بلجيكا)

المقرر: السيد فيدريكو بيراتسا سكابينو (أوروغواي)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

٤٧ - أقر جدول الأعمال التالي في الجلسة الافتتاحية:

١ - المسائل الإجرائية:

(أ) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة؛

(ب) التقرير المتعلق بوثائق التفويض؛

٢ - استعراض منتصف المدة:

(أ) استعراض كفاءة وسير عمل الآلية الحكومية الدولية؛

(ب) إجراء تقييم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل

بانكوك؛

(ج) إجراء مناقشات تفاعلية وحوار بشأن السياسات العامة في سياق الفرص والتحديات

التي تنطوي عليها التطورات الجديدة ذات الأهمية في مجال السياسات العامة منذ الأونكتاد العاشر:

١' إجراء تقييم للتطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرها منذ الأونكتاد العاشر؛

٢' تحديات التنمية في المستقبل؛

٣ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

- الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

٤ - مسائل أخرى

٥ - اعتماد تقرير المجلس.

المناقشات التفاعلية والحوار بشأن السياسات العامة على مستوى رفيع

٤٨ - في أثناء الدورة عقد اجتماعان رفيعا المستوى للمناقشات التفاعلية والحوار بشأن السياسات العامة وكان

موضوعهما:

• تقييم التطورات الاقتصادية العالمية وأثرها منذ الأونكتاد العاشر: السياسة الاقتصادية والتحديات بعد بانكوك؛

• التحديات الإنمائية في المستقبل: إعادة النظر في الاستراتيجيات الإنمائية وإعادة تنظيم العولمة.